محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية

دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)

د. عبد الرحمان القري
جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر

د. محمد عبادي
جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج -الجزائر

Determinants of Credit Policy of Algerian Commercial Banks

Analytical Study for the period (2009-1989)

ELKARI Abderahman & ABADI Mohamad
University of Msila; & University of Elboredj –Algeria

Received:2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في الجزائر للفترة (1989-2009)، باستخدام بيانات سنوية.

وقد قامت الدراسة بتحليل أربع متغيرات هي الائتمان المحلي، إجمالي الودائع، هامش سعر الفائدة ومعدل البطالة، باستخدام متغير وسيط ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى فعالية تأثير كل من الائتمان المصرفي وإجمالي الودائع ومعدل البطالة بصفة أساسية، وتأثير ضعيف لهامش سعر الفائدة نظر لتدخل السلطات النقدية للتحكم بها وتغييرها.

Abstract :

The study aimed to analyze the determinants of the credit policy of Algerian Commercial Banks for the period (2009-1989), using annual data.
The study analyzed four variables: Domestic credit, Total Deposits, Spread Interest Rate, and the unemployment rate using an intermediate variable represented by the gross domestic product.
The Study found the effectiveness of the effect of Domestic Credit and total deposits and the unemployment rate mainly, and a little effect of the Spread interest rate because of the intervention of monetary authorities to control and change it.

مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية من المنشآت المالية الحيوية في الاقتصاد القومي، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، وعليه فإنها تساهم في تنشيط وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأمر إنما يتطلب تفعيل هذه المنشآت، لزيادة كفاءتها وفاعليتها الإدارية وأن تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية السائدة، ويتجلى دور

البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، غير أن الدور الحقيقي لها يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض، والتي تتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك التجاري المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة. هذا التوازن الذي يصعب توفيره، نظرا لوجود مخاطر عدم السداد، والتي يفترض التحكم فيها في كل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية. فمشكلة القروض المتعثرة مثلا تواجه كل البنوك، ولو بدرجات مختلفة.

وكل هذا تقابله حقيقة مفادها أن كل الدول تضع قيودا على النشاط الائتماني للبنوك التجارية بغرض الحد من نطاق حريتها في خلق الائتمان، حيث أن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة قد تعرقل سياسة التنمية، خاصة من خلال الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي قد تحدثها، وهو ما يؤثر سلبا على تلك الأهداف.

وبناء على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والبنكي برزت ضرورة التعرف على أهم جوهر نشاطه المتمثل في منح التسهيلات الائتمانية، والسياسة التي تحكم هذا النشاط، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

- ما هي العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (1989-2009)؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور المهم الذي تتميز به البنوك التجارية الجزائرية في تمويل الاقتصاد ودفع عجلة النمو. كما تكمن أهمية الدراسة في الفترة الزمنية، التي تميزت بلجوء السلطات العمومية في الجزائر في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، إلى إجراءات إصلاحية هامة في القطاع المالي والمصرفي، آخذة في الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير فعالية البنوك وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجديد. فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت تلك المرحلة بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تتبع تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للفترة (1989-2009)؛
- ✓ تحليل طبيعة تأثير كل من حجم الائتمان المصرفي، حجم الودائع الإجمالية، هامش سعر الفائدة ومعدل البطالة على السياسة الائتمانية؛
- ✓ الوصول إلى نتائج تفسر المحددات الرئيسية للسياسة الائتمانية في البنوك الجزائرية.

فرضيات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع يتم صياغة فرضية الدراسة كالتالي:

يؤثر كل من حجم الائتمان المصرفي، حجم الودائع الإجمالية، هامش سعر الفائدة ومعدل البطالة على السياسة الائتمانية للبنوك في الجزائر.

ولذلك فقد قامت الدراسة بتحليل تأثير مجموعة من المتغيرات معبرة عن محددات السياسة الائتمانية للبنوك وفق نموذج معاينة المحفظة الائتمانية (Credit Portfolio View) (CPV)[1]، حيث تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اقتصرت على تحليل تأثير أربع متغيرات دون التطرق إلى محددات خاصة بخصائص البنوك الجزائرية كل على حدة، نظرا لعدم توفر بيانات بهذا الخصوص. ولتحقيق ذلك فقد قسمت الدراسة إلى جزئيين، جزء نظري والجزء الثاني يتضمن وصف وتحليل للعوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية، وفي الأخير النتائج والتوصيات.

أولا: الإطار النظري

1- تعريف الائتمان المصرفي (Banking credit)

عرف الكتاب الاقتصاديون الائتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث، فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الانجليزية **Crédit** نجد أنه ناشئ من عبارة **"Credo"** في اللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين:

1. **Crad** ويعني باللغة السنسكريتية ثقة؛
2. **do** ويفهم باللغة اللاتينية أضع.

وعليه فالمصطلح معناه "أضع الثقة".

ويقوم الائتمان على أساس الثقة والأمانة عند القيام بمبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه[2].

ويعرف الائتمان كذلك بأنه "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا، أو بعد وقت بعيد، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير[3].

2- تعريف السياسة الإئتمانية (Credit Policy)

يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف[4] الإطار العام المتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان (القروض التسليف) بشكل خاص وبما يحقق الأغراض الآتية:

1. ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة؛
2. توفير عامل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية وبالتالي اجتثاث أية حالة من حالات التردد أو الخوف من الوقوع في الخطأ؛
3. تهيئة المرونة الكافية أي سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا، ووفقا للحالة أو الموقف وخاصة عندما تكون ضمن إطار الصلاحية المخولة؛
4. تعزيز المركز الإستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

ويمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها :الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات[5].

3- أهداف السياسة الإئتمانية:

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه ا لعوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في البنك، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات[6].

وعليه فقد تعددت أهداف وضع سياسة ائتمانية للبنك، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي[7]:

1. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه؛

ترشيد القرار الائتماني بالبنك، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين؛

2. ضمان عائد مناسب للمصرف عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطيات تتراكم تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للمصرف؛
3. التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها؛
4. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

4- محددات السياسة الائتمانية المصرفية:

تتمثل محددات السياسة الائتمانية في العوامل التالية[8]:

1. السياسة النقدية Monetary Policy السائدة في البلد الذي يضعها البنك المركزي. وقد مر ذكر ذلك في موقع سابق عند كلامنا عن أعمال البنك المركزي؛
2. الوضع الاقتصادي السائد في البلد من تضخم وركود وانكماش وإجراءات البنك المركزي ذات العلاقة؛
3. سياسة التجارية الخارجية السائدة في البلد. وتقوم كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية والبنك المركزي وأحيانا وزارة الخارجية بالتعاون فيوضع عناصر هذه السياسة، وعلى البنوك أن تلتزم بها فتصوغ سياستها الائتمانية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يتلاءم مع ذلك؛
4. سياسة أسعار الصرف Exchange-Rate Policy السائدة في البلد، وهذا يؤثر على سياسة منح الائتمان لغايات تمويل الصادرات و/أو المستوردات للبلد؛
5. مدى الاستقرار السياسي والأمني السائد في البلد وفي البلدان المجاورة؛
6. سياسة الانفتاح الاقتصادي أو عدمه السائدة في البلد؛

7. مجاراة التطورات المتسارعة في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو عدم مجاراتها وما ظهر أخيرا من ذلك مقل التجارة الإلكترونية E-Commerce ووسائل الدفع الإلكترونية وبطاقات الائتمان **Credit Cards** أو بطاقات الدفع **Debit Cards**؛
8. القوانين التي يعمل في ظلها البنك؛
9. العوامل الداخلية التي تحكم قرار البنك بمنح الائتمان.

ثانيا: الدراسة التحليلية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في الجزائر (تم ذكرها في الاطار النظري)، ونظرا لندرة البيانات حول السياسة الائتمانية التي ينتهجها كل بنك تجاري جزائري على حدة، وكذلك صعوبة تحصيلها من مصادرها الأولية، فقد تم تحليل بعض المتغيرات الكلية ذات البيانات المتوفرة كما يلي:

1. **الإئتمان المحلي (**Domestic Credit**) (**DC**)**:

يعتبر مؤشر الائتمان المحلي أحد المؤشرات التي تعكس التطور المالي، حيث تعتبر من أهم مقاييس الوساطة المالية التي تعكس دور الجهاز المصرفي وأهميته في تمويل النشاط الاقتصادي، كما يمكن الاسترشاد به في معرفة مدى الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

ويمثل الجدول رقم (**1**) صافي الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي الجزائري للفترة (1989-2009).

جدول رقم (**1**): الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي للفترة (1989-2009)

السنة	حجم الائتمان المحلي (مليار دج)	DC/GDP (%)*	*معدل النمو %
1989	383.64	90.63	10.48
1990	435.93	78.43	13.63
1991	503.55	59.63	15.51
1992	581.21	55.45	15.42
1993	688.24	59.03	18.41
1994	704.38	47.23	2.34
1995	896.58	45.04	27.29
1996	984.90	38.32	9.85
1997	1 072.91	38.59	8.94
1998	1 171.38	41.38	9.18
1999	1 483.72	45.82	26.66
2000	1 165.76	28.27	-21.43
2001	1 533.04	36.22	31.51
2002	1 709.73	37.95	11.53
2003	1 640.57	31.65	-4.05
2004	1 331.42	22.11	-18.84
2005	554.89	7.71	-58.32
2006	311.36	4.08	-43.89

2007	-349.75	-3.14	-212.33
2008	-1 402.36	-12.21	-300.97
2009	3 085.20	30.21	320.00
متوسط الفترة	880.3	41.99	

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، * تم حساب النسب من قبل الباحث

ويمثل الشكل رقم (**1**) نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1989-2009).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حجم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي الجزائري عرف زيادة مضطردة من بداية فترة الدراسة 1989، إلى غاية سنة 2003، أين بدأ حجم الائتمان في الانخفاض لتزداد نسبة هذه الانخفاض سنة 2006 بمقدار (311.36 مليار دج) ليتساوى تقريبا أو حتى يكون أقل يقل مع حجم الائتمان الذي كان يمنحه الجهاز المصرفي الجزائري في سنة 1989 (383.64 مليار دج). حيث أظهر حجم الائتمان معدلات نمو سالبة تركزت في الفترة (2003-2008). وتتوافق معدلات النمو السالبة لحجم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي مع انخفاض نسبة مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل النشاطات الاقتصادية والتي يعبر عنها بمعدل الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويظهر من الشكل رقم (1) أن نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة، غير أنه يلاحظ من الجدول (1) تزامن انخفاض (ارتفاع) هذه النسبة مع انخفاض (ارتفاع) حجم الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي الجزائري. كما يتبين أن متوسط نسبة حجم الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته (41.99 %) وهذا يدل على أن للائتمان المقدم من الجهاز المصرفي الجزائري دورا هاما في تمويل النشاطات الاقتصادية، ويشير إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يحظى بنسبة مقبولة من التطور المالي في مجال الائتمان.

شكل رقم (1): نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1989-2009)

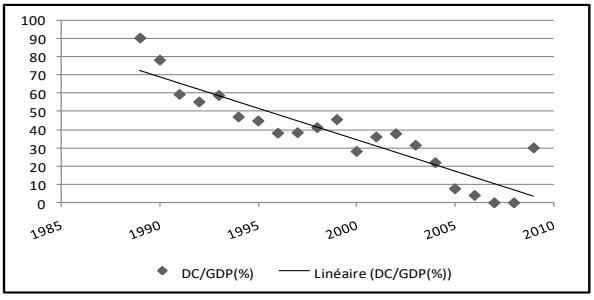

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي

وعليه يمكن القول أن حجم الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي الجزائري متوسط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

2. **الودائع (Deposit) (Dep)**

يعتبر مؤشر الودائع أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور الجهاز المصرفي، كما يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع.

ويبين الجدول رقم (1) تطور معدلات نمو إجمالي الودائع ونسبة الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يظهر من خلال الجدول أن حجم الودائع كان في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ أكبر حجم للودائع سنة 2008 بمقدار (4 937.90 مليار دج)، غير أن هذا النمو عرف قفزة معتبرة سنة 1998، أين ارتفع من (664.79 مليار دج) إلى الضعف تقريبا سنة 1999 أين بلغ مبلغ (113.66 مليار دج)، حيث بلغ معدل النمو خلال هذه السنة إلى معدل له بمقدار 67.52%، ليستمر بعدها حجم الودائع النمو لكن بمعدلات متباطئة من سنة (2003-2005) وهذا راجع لانخفاض معدل الفائدة على الودائع في هذه الفترة.

جدول رقم (2): حجم الودائع للفترة (1989-2009)

السنة	إجمالي الودائع (مليار دج)	Dep/GDP(%)	معدل النمو في Dep%
1989	160.02	37.80	2.40
1990	178.46	32.11	11.52
1991	223.38	26.45	25.17
1992	287.02	27.38	28.49
1993	369.45	31.69	28.72
1994	444.13	29.78	20.21
1995	491.23	24.68	10.60
1996	559.99	21.79	14.00
1997	664.79	23.91	18.71
1998	1 113.66	39.34	67.52
1999	1 252.54	38.68	12.47
2000	1 441.85	34.97	15.11
2001	1 789.93	42.01	24.14
2002	2 127.36	46.80	18.85
2003	2 442.95	46.41	14.83
2004	2 705.37	44.16	10.74
2005	2 944.53	39.27	8.84
2006	3 516.20	41.31	19.41
2007	4 321.30	45.92	22.90
2008	4 937.90	44.72	14.27
2009	4 809.80	47.10	-2,59
متوسط الفترة	1 751.52	36.49	

المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث

وقد بلغ متوسط حجم الودائع لفترة الدراسة (1751.52 مليار دج) وهي تفوق متوسط حجم الائتمان المصرفي الذي بلغ (880.3 مليار دج)، وبالتالي فإن متوسط القدرة الإيداعية للبنوك التجارية الجزائرية(*) تساوي 198.99% مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تعاني من ضعف في توجيه الودائع نحو الاستثمار وذات فاعلية محدودة في التنمية.

ويبين الشكل رقم (2) أن الاتجاه العام لحجم الودائع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي هو التزايد، وهذا يظهر من الميل الموجب لخط الاتجاه العام.

شكل رقم (2): نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1989-2009)

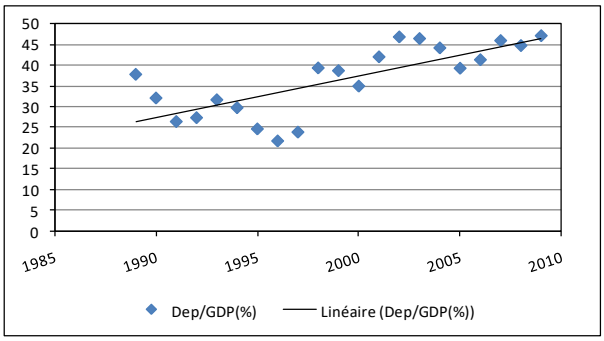

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي

كما يظهر أن هناك تذبذبا في نسبة استغلال الودائع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. فكانت هذه النسبة مرتفعة بداية من سنة 1998 إلى غاية سنة 2009، أين بلغت أعلاها سنة 2002، بمعدل 46.80 %

وعليه يمكن مقارنة إجمالي حجم الودائع المصرفية مع حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي الجزائري وفق الشكل رقم (3).

شكل رقم (3): مقارنة بين حجم الائتمان وإجمالي حجم الودائع للفترة (1989-2009)

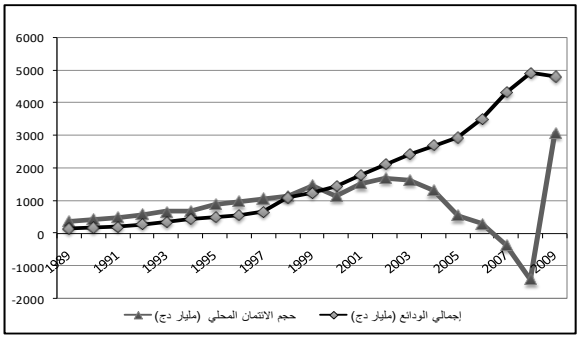

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي

حيث يمكن التمييز بين فترتين:

الفترة (1989-1999): حجم الائتمان يتجاوز حجم الودائع، لكن بمقدار ضئيل. كون الاقتصاد الجزائري في مرحلة إعادة هيكلة، وبالتالي فإن القدرة الإيداعية للبنوك منخفضة نوعا ما، ما يستدعي استخدام البنوك للسيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع. وهذا لا يتناسب والاتجاهات الائتمانية والاستثمارية للبنوك. ما يعني أن هناك مجالا للبنوك لجذب الودائع بغرض خدمة الاستثمار والتنمية.

الفترة (2000-2008): حجم الودائع يتجاوز حجم الائتمان، حيث انخفض حجم الائتمان وبمعدلات معتبرة أمام حجم الودائع، وهذا يبين زيادة أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني والاستثماري، بدرجة تغطي كل النشاط الائتماني. غير أنه يعني كذلك تجميد المدخرات وعدم استثمارها مما يتسبب في ركود عجلة النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص سنة 2009، فقد ارتفع حجم الائتمان الممنوح ليقلص الفرق بينه وبين حجم الودائع، ويتوسع النظام المصرفي من جديد في استعمال الودائع ومنح الائتمان.

3. **هامش سعر الفائدة: (SIR) (Spread Interest Rate)**

يعتبر هامش الفائدة من أهم مؤشرات تطور القطاع البنكي، و"الفائدة هي السعر الذي يدفع من طرف المقترض إلى القارض مقابل إقراضه قدرا معينا من الأموال، وتحتسب الفائدة عائدا على شكل نسبة مئوية من المبلغ المقترض"[9]. ويختلف مستوى سعر الفائدة باختلاف أسواق القروض، ومداها (الأجل القصير، متوسط وطويل، بنوك تجارية، بنوك أعمال)، لكن من الممكن أن نقول أن معدل الفائدة في الاقتصاد يرتبط بعملية الإئتمان التي تتلخص فيها المعاملات في أسواق رأس المال.

ويطلق على الفرق بين معدل الفائدة على الودائع Deposit Rate ومعدل الفائدة على القروض Lending Rate مفهوم الهامش Spread (ويسمى كذلك هامش الفائدة Interest Margin). وإذا أدركنا أن الوظيفة الإقراضية هي المصدر المنفرد الأكثر مساهمة في الدخل الإجمالي المتحصل للبنوك التجارية، وإذا علمنا أن الفائدة على ودائع التوفير ولأجل تشكل أهم بنود النفقات لدى هذه البنوك، أدركنا أهمية ودور (الهامش) بالنسبة لإدارات البنوك التجارية باعتباره معيارا لربحية البنك التجاري ومركزه المالي[10].

ويتبين من الجدول رقم (3) أن الهامش على سعر الفائدة في الجزائر كان ثابتا خلال الفترات (1991-1993)، (1999-2002)، (2006-2009) غير أن هذا الثبات كان ناتجا في الفترة الأولى والفترة الثالثة عن تثبيت كل من سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع معا، بينما نتج في الفترة الثانية عن التخفيض المتوازن بين كل من أسعار الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع.

جدول رقم (3): تطور هامش سعر الفائدة للفترة (1989-2009)

السنة	سعر الفائدة على الإقراض	سعر الفائدة على الودائع	الهامش *
1989	7.00	8.00	-1.00
1990	8.00	8.00	0.00
1991	13.00	8.00	5.00
1992	13.00	8.00	5.00
1993	13.00	8.00	5.00
1994	16.00	12.00	4.00
1995	18.42	16.58	1.83
1996	19.00	14.50	4.50
1997	15.71	12.60	3.10
1998	11.50	9.13	2.38
1999	10.75	8.25	2.50
2000	10.00	7.50	2.50
2001	9.50	6.25	3.25
2002	8.58	5.33	3.25
2003	8.13	5.25	2.88
2004	8.00	3.65	4.35
2005	8.00	1.94	6.06
2006	8.00	1.75	6.25

6.25	1.75	8.00	2007
6.25	1.75	8.00	2008
6.25	1.75	8.00	2009

المصدر: إحصاءات البنك الدولي وإحصاءات الديوان الوطني للإحصاء.

*تم حساب الهامش من قبل الباحث

إن انخفاض الهامش خلال الفترة (1994-1997) ناتج من ارتفاع كل من أسعار الفائدة على الإقراض الذي اتبعته الجزائر كإجراءات صارمة ضمن برنامج التعديل الهيكلي بغية امتصاص الكتلة النقدية، وكان لزاما عليه إتباعه برفع معدلات الفائدة على الودائع لتشجيع الادخار كذلك. كما تم لإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية وإصدار سندات خزينة بسعر فائدة 16.5 %.

ويبين الشكل رقم (4) تمثيلا لكل من سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع للفترة (1989-2009) بغرض تبيين فترات اتساع هامش سعر الفائدة.

حيث يتبين من الشكل رقم (4) اتساع هامش سعر الفائدة للفترتين (1991-1993)، (2006-2009)، وقد كان اتساعه في الفترة الأولى أكبر منه في الثانية، وكان هذا الاتساع ناتجا عن ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض منه على الودائع، وهذا يساهم بطبيعة الحال يساهم في زيادة ربحية البنوك.

شكل رقم (4): هيكل أسعار الفائدة للفترة (1989-2009)

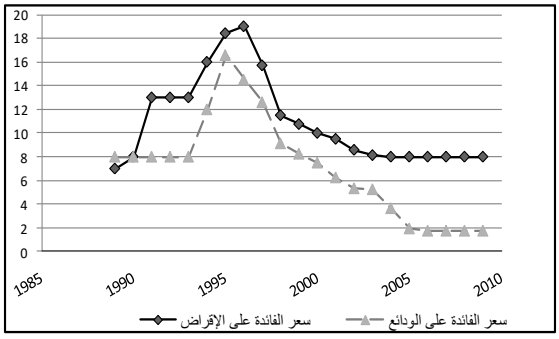

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي

غير أن لهذا الاتساع انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، بحيث خلق آثارا غير مرغوبة على الاستثمار والطلب على الائتمان، وذلك نتيجة لارتفاع كلفة الاقتراض، كما ساهم في معدلات إفلاس الشركات للسبب نفسه وهذا له نتائجه السلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. إضافة إلى أنه أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع تكلفة رأس المال، أو ما يسمى بالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف.

أما في الفترة الثانية (2006-2009)، فإن اتساع الهامش كان على حساب انخفاض سعر فائدة الإيداع، ولهذا الوضع كذلك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث يهدد كثيرا من المنافع المأمولة للتعميم كزيادة الادخار اللازم للاستثمار وجذب رؤوس الأموال من الخارج وحفز الأفراد المحتفظين بودائع بعمولات أجنبية على تحويلها إلى ودائع بالدينار.

وتجدر الإشارة إلى أن الهامش على سعر الفائدة في الجزائر كان مساويا للصفر سنة 1990، تاريخ صدور قانون النقد والقرض وبداية مرحلة جديدة من الإصلاحات في الجزائر.

4. **معدل البطالة: (Unemployment Rate) (Unp)**

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري –أو الاختياري في بعض الأحيان –لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج. وتعرف قوة العمل في أي مجتمع على أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن –بين 15 و60 سنة –ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه[11].

البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي: يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل[12].

وتعني بطالة حالة عدم التشغيل الكامل، أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن الكامل[13].

إن البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد. وهذا يعني أنه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم[14]. وتعمل حكومات الدول المتخلفة على قياس معدل البطالة فيها عن طريق نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة فيها وذلك في لحظة زمنية معينة وعلى ذلك يمكن القول أن[15]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي عدد أفراد القوة العاملة}}$$

ومن الملاحظ أن قياس معدل البطالة بهذه الطريقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. وترتبط هذه المعادلة معدل البطالة Unp مباشرة مع حجم الناتج الحقيقي GDP. ويظهر معدل البطالة علاقة عكسية (سالبة) مع حجم الناتج الحقيقي. وكلما كان ارتفاع حجم الناتج كبيرا من سنة لأخرى فإن انخفاض معدل البطالة يكون كبيرا أيضا[16].

ويبن الجدول رقم (4) معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر للفترة (1989-2009).

حيث يمكن ملاحظة أن معدل البطال في الجزائر تميز بمرحلتين، الفترة (1991-2000) تميزت بارتفاع معدل البطالة رافقها ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، في حين أن المرحلة الثانية تميزت بانخفاض معدل البطالة

في الفترة (2001-2009) إلى غاية بلوغه أدنى معدل خلال هذه الفترة في سنة 2009 بمعدل 10.02%، حيث رافق هذه الفترة انخفاض نسبي في معدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (4): تطور معدل البطالة للفترة (1989-2009)

السنة	معدل البطالة %
1989	16.90
1990	19.80
1991	20.60
1992	23.00
1993	23.20
1994	24.40
1995	27.90
1996	29.99
1997	25.40
1998	29.20
1999	29.90
2000	29.80
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.70
2004	17.70
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.02

المصدر: إحصاءات البنك الدولي.

ويبين الشكل رقم (5) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة (1989-2009). حيث يظهر من خلاله أن الاتجاه العام لمعدلات البطالة سالب مما يدل على أن معدل البطالة في الجزائر في تناقص مستمر عبر الزمن، وهذا ناتج من السياسات التي اتبعتها الجزائر لتشغيل الشباب وتقديم الدعم لمختلف المشاريع الاقتصادية التي تمتص نسبا لا بأس بها من البطالة.

شكل رقم (5): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1989-2009)

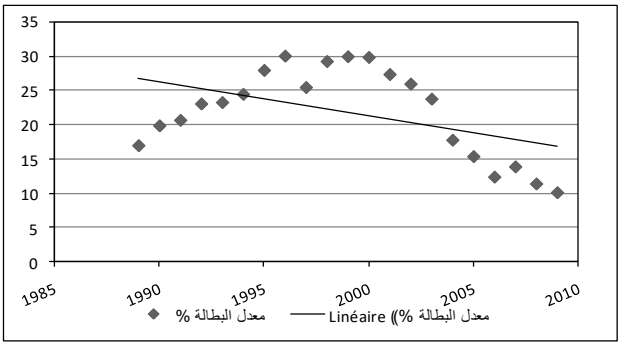

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي

ثالثا: النتائج والتوصيات

أ-النتائج

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات السياسة الائتمانية المتبعة من طرف البنوك التجارية الجزائرية للفترة (1989-2009)، تم فيها تحديد محددات السياسة الائتمانية باستخدام بيانات سنوية لأربع متغيرات ممثلة بـ حجم الائتمان المصرفي وإجمالي حجم الودائع وهامش سعر الفائدة ومعدل البطالة. ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1. عرف الائتمان المحلي الممنوح من طرف البنوك التجارية الجزائرية تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة بلغت أعلى قيمة سنة 2009 بـ 3 085.20 مليار دينار جزائري، وموازاة مع تطور حجم الائتمان، فإن إجمالي حجم الودائع شهد زيادة مضطردة خلال فترة الدراسة بلغت أقصاها سنة 2008 بما يقدر ب 4 937.90 مليار دينار جزائري.
2. حجم الودائع الممنوحة من طرف القطاع المصرفي الجزائري في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة-2009) 1989).
3. تذبذب هامش سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة المدروسة؛
4. تناقص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة غير أنها لا تعبر عن البطالة الفعلية؛
5. يؤثر حجم الائتمان وحجم الودائع ومعدل البطالة على السياسة الائتمانية للبنوك الجزائرية؛
6. تذبذب أسعار الفائدة وتدخل السلطات النقدية للتحكم بها وتغييرها بعد صدور قانون النقد والقرض وأثر برنامج التعديل الهيكلي وكذا ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة قلص من تأثر هذا العامل.

ب- التوصيات

على ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة تمّ التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1. محاولة الرفع من كفاءة البنوك الجزائرية في منح الائتمان؛
2. أن يراقب البنك المركزي الجزائري عمليات منح الائتمان من قبل البنوك التجارية والقيام بتوجيهها لضرورة ربط سياستها الائتمانية بين مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقرارات منح الائتمان؛
3. أن تتضافر جهود الحكومة والبنك المركزي والبنوك التجارية في سبيل إيجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي وذلك بالتعامل بمسؤولية مع العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي؛
4. الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي الذي من شأنه -في مرحلة معينة -عرقلة زيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على البطالة هو تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل.

الهوامش والإحالات:

[1] مهند حنا نقولا عيسى: إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 270.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 1999، ص 94.

[3] فايق جبر حسن النجار: التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، 1999، ص 71.

[4] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص126.

[5] محسن أحمد الخضيري: الائتمان المصرفي، منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص 110.

[6] مفلح عقل: السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، نشرة مجلة البنوك في الأردن، مجلد 2، عدد 3، 1984، ص 75.

[7] محسن أحمد الخضيري: مرجع سابق، ص 115.

[8] زياد رمضان، محفوظ جودة: إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 17.

[9] فتح الله أو لعلو: الاقتصاد السياسي (توزيع المداخيل، النقود والائتمان)، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1981، ص379.

[10] محمد لطفي الجعفري وآخرون: هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، تشرين أول 1993، ص5

[11] هيثم الزغبي، حسن أبو زيت: أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000، ص145.

[12] ب.برينية وا.سيمون. ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين: أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 1989، ص 311.

[13] هيثم الزغبي، حسن أبو زيت: مرجع سابق، ص 149.

[14] أحمد رمضان وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، 2004، ص 256.

[15] هثيم الزغبي، حسن أبو زيت: مرجع سابق، ص145.

[16] أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 303.

[*] القدرة الإيداعية للبنوك تحسب بقسمة حجم الودائع على حجم الائتمان.